

بنك الخليج – الكويت  
نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية لنهاية العام 2025

5 فبراير 2026



المشاركون:

السيد/ سامي محفوظ – الرئيس التنفيذي بالوكالة  
السيد/ ديفيد شالينور – رئيس المدراء الماليين  
السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة إيلينا سانشير – المجموعة المالية هيرميس

إيلينا:

صباح الخير ومساء الخير جميعاً. أنا إيلينا سانشيز. أود نيابة عن المجموعة المالية هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج لنهاية العام 2025. أنه لمن دواعي سروري أن يكون معنا في هذا اللقاء من بنك الخليج كل من السيد/ سامي محفوظ الرئيس التنفيذي بالوكالة، والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين.

وهنا سأترك المجال للسيدة/دلال لبدء اللقاء.

دلال:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالإعلان عن أرباح بنك الخليج لنهاية العام 2025. سنبدأ اللقاء اليوم بتسليط الضوء على أهم وأبرز مستجدات البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال العام 2025 والتي سيقدمها لنا الرئيس التنفيذي بالوكالة السيد/ سامي محفوظ، وسيلي ذلك عرضاً تفصيلياً للنتائج المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وللعلم، فإن جميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي تم تقريبها لتبسيط الجداول والرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول عدم تكرار العملة عند مناقشة مبالغ محددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح المجال للأسئلة والأجوبة التي سنلتقها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. حيث بإمكانكم عرض أسئلتكم في صندوق المحادثة (Chat Box)، يرجى العلم أن كافة الأسئلة والتعليقات ستصبح ظاهرة لجميع المشاركين. وبإمكانكم تقديم أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء وسنقوم بالرد عليها عند البدء بالجزء المخصص لذلك

يرجى العلم أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها للجمهور. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في صفحة 10 من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حال وجود أي أسئلة لديكم.

والآن أترك المجال للسيد/ سامي محفوظ. سامي؟

سامي:

شكراً دلال. صباح الخير ومساء الخير جميعاً. وشكراً لانضمامكم إلينا اليوم لمناقشة النتائج المالية لبنك الخليج لنهاية العام 2025. سأبدأ بلمحة موجزة عن المركز العام لبنك الخليج والبيئة الاقتصادية التي عملنا خلالها في 2025 قبل أن ننتقل إلى مناقشة أكثر تفصيلاً لأدائنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية.

استمرت التحديات في البيئة التشغيلية خلال العام 2025 على المستوى العالمي، متأثرة بالتوترات الجيوسياسية والتهديدات الجمركية وتقلبات أسعار النفط. وعلى الصعيد المحلي، شهدت الأوضاع الاقتصادية في دولة الكويت مؤشرات تحسن، مدعومة بالإصلاحات المالية وتجدد النشاط التنموي، حيث أسهم إقرار قانون الدين العام والتقدم المحرز في قانون التمويل العقاري والإسكاني، وزيادة الإنفاق الحكومي على تمويل المشاريع ذات رؤوس الأموال الضخمة في تعزيز الزخم الاقتصادي

[GBK Classification: PUBLIC]



المحلي. وتماشياً مع التخفيف العالمي لأسعار الفائدة، اتخذ بنك الكويت المركزي موقفاً داعماً عبر خفض سعر الخصم إلى 3.50%، مما ساعد على دعم الطلب على الائتمان وتعزيز ثقة قطاعات الأعمال.

وفي ظل هذه المعطيات، حقق بنك الخليج أداءً قوياً مع مواصلة تعزيز منصته التشغيلية. وخلال هذا العام، اختتمنا استراتيجيتنا الخمسية لعام 2025، حيث أنجزنا عدداً من المبادرات الأساسية المهمة، شملت التحول الرقمي في الخدمات المصرفية الأساسية، وتعزيز القدرات الرقمية والقنوات المصرفية المتعددة، إضافة إلى استمرارية التوسع في ذراعنا الاستثماري شركة "انفست جي بي". وقد أسهمت هذه الجهود في تحسين الكفاءة، والارتقاء بالخدمة المصرفية، وتعزيز قدرتنا على دعم العملاء من مختلف الشرائح الرئيسية.

وبالبناء على هذا التقدم، أطلقنا استراتيجيتنا الخمسية الجديدة 2030، والتي تركز على تعزيز مكانتنا في السوق، ودعم النمو المستدام في أعمالنا الأساسية، واستكمال عملية تحولنا إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث حصلنا خلال العام على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي للمضي قدماً في عملية التحول، مما يعد محطة مهمة في مسيرتنا. وبالتوازي مع ذلك، نواصل تقييم الفرص الاستراتيجية، بما في ذلك عملية الاندماج المحتملة مع بنك وربة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجهات الرقابية.

والآن بالانتقال إلى الصفحة 2، اسمحوا لي أن أخلص نتائجنا المالية في ستة نقاط رئيسية:

أولاً، حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 52.4 مليون د.ك. للعام 2025 بأكمله، أي انخفاضاً بقيمة 7.8 مليون د.ك. أو بنسبة 13% مقارنةً بصافي ربح بلغ 60.2 مليون د.ك. للعام السابق 2024 بأكمله.

ثانياً، بلغت ربحية السهم 13 فلس للسهم الواحد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وعليه، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 9 فلس للسهم، أي ما يعادل 68% من التوزيعات النقدية، بالإضافة إلى إصدار أسهم منحة بنسبة 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة المساهمين خلال الجمعية العامة المقرر عقدها في مارس 2026.

ثالثاً، بلغ إجمالي القروض والسلف 6.1 مليار د.ك، أي زيادة بمقدار 382 مليون د.ك، أو 7% مقارنة مع 31 ديسمبر 2024. ويعزى هذا النمو في المقام الأول إلى قطاع الشركات.

رابعاً، حافظت المؤشرات المالية لمحفظة الأصول على جودتها حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة لدينا 1.1%، مقابل نسبة التغطية البالغة 370% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات، مما يعكس فعالية ممارسات البنك في إدارة الائتمان والمخاطر.

خامساً، كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.8% محققة بذلك مصدرة بواقع 278 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال لدينا 16.9% محققة بذلك مصدرة بواقع 285 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

[GBK Classification: PUBLIC]



وأخيراً، لا يزال البنك يحظى بالمرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الكبرى. وفيما يلي سرداً لتصنيفات البنك الحالية:

- تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك عند "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين.
- تصنيف البنك لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" وتصنيف الجدوى المالية عند "bbb-" من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.
- تصنيف العملات الأجنبية للبنك على المدى الطويل عند "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة كابيتال إنتليجنس.

وبشكل عام، يدخل بنك الخليج عام 2026 من موقع قوة في التشغيل والاستقرار المالي. ولا نزال محافظين على تركيزنا على التنفيذ الدقيق لاستراتيجيتنا، والحفاظ على جودة الأصول، وتحقيق التقدم في عملية التحول إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب الاستمرار في دعم عملائنا والتركيز على جودة الأداء.

وبهذا، سأترك الكلمة لرئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور، الذي سيناقش بياناتنا المالية للعام 2025 بمزيد من التفصيل. شكراً لكم. ديفيد، الكلمة لك.

شكراً سامي.

ديفيد:

بالانتقال إلى الصفحة رقم 3، نلاحظ التغيير في صافي الربح من 60.2 إلى 52.4 أي انخفاض بمقدار 7.8 مليون د.ك أو بنسبة 13%.

عند النظر إلى المكونات، كان المحرك الأكبر لانخفاض صافي الربح هو تراجع إيرادات الفوائد بمقدار 23.1 مليون د.ك، وقد تم تعويض ذلك جزئياً بانخفاض مصروفات الفوائد بقيمة 12.9 مليون د.ك، مما أدى إلى تراجع هامش الربح مقارنة بالعام السابق. فيما ظلت الإيرادات من غير الفوائد ثابتة نسبياً، في حين ارتفعت المصروفات التشغيلية بمقدار 1.7 مليون د.ك، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 2% فقط مقارنة في العان الماضي، مما يعكس جهودنا المستمرة في تخفيض المصروفات. كما تحسنت تكاليف الائتمان بمقدار 6.3 مليون د.ك بفضل محفظة الشركات، كما شهدنا ارتفاع المخصصات العامة بمقدار 2 مليون د.ك نتيجة نمو القروض.

وانتقالاً إلى الصفحة رقم 4، لدينا تحليل مفصل لبيان الدخل.

على السطر 1، انخفضت إيرادات الفوائد بمقدار 23.1 مليون د.ك أو 6% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تأثيرات إعادة التسعير الناتجة عن خفض سعر الفائدة على الدينار الكويتي بمقدار 25 نقطة أساس، وخفض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بمقدار 100 نقطة أساس خلال عام 2024، بالإضافة إلى خفض إضافي قدره 50 نقطة أساس على الدينار و75 نقطة أساس على الدولار الأمريكي في أواخر عام 2025.

[GBK Classification: PUBLIC]



وعلى الرغم من هذا الانخفاض مقارنة بالعام الماضي، فقد أظهرت إيرادات الفوائد تحسناً على أساس ربع سنوي خلال العام 2025، مما يعكس النمو في الأصول المدرة للفوائد.

على السطر 2، انخفضت مصروفات الفوائد بمقدار 12.9 مليون د.ك أو 5% في عام 2025 مقارنة بالعام السابق.

على السطر 3، بلغ صافي دخل الفوائد 146 مليون د.ك، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 7% خلال عام 2025 مقارنة بالعام السابق. وهو ما يعكس بشكل أساسي وتيرة أبطأ لإعادة تسعير المطلوبات مقارنة بالأصول. بالإضافة إلى ذلك، شهد السوق انخفاضاً عاماً في الحسابات الجارية وحسابات التوفير مع استمرار المنافسة القوية بين البنوك المحلية على تسعير الودائع رغم انخفاض أسعار الفائدة.

على السطر 4، ظلت الإيرادات من غير الفوائد مستقرة نسبياً، حيث أظهرت انخفاضاً طفيفاً قدره 0.2 مليون د.ك، أو 1%، لتصل إلى 42.9 مليون د.ك في 2025. وتجدر الإشارة إلى أنه في الربع الرابع من عام 2024، كان لدينا عملية غير متكررة تتمثل بيع قطعة أرض بقيمة 3.6 مليون د.ك تم الأخذ بها في بند الإيرادات الأخرى، ولكن عند النظر إلى الرسوم والعمولات فقط، نجد أنها ارتفعت بمقدار 2.7 مليون د.ك، أو 10%. ويُعد هذا تطوراً إيجابياً، حيث يمثل نمو الإيرادات من الرسوم والعمولات أحد المحاور الرئيسية التي يركز عليها البنك.

على السطر 5، انخفض الدخل التشغيلي لعام 2025 بمقدار 10.4 مليون أو بنسبة 5%.

على السطر 6، زادت المصروفات التشغيلية بمقدار 1.7 مليون د.ك، أو بنسبة 2% في 2025 مقارنة بالعام السابق. ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الزيادة في بند المصروفات لأخرى والاستهلاك علماً أن المصروفات التشغيلية للربع الرابع، والبالغة 22.8 مليون د.ك، كانت الأدنى مقارنة بأي فترة مرحلية أخرى خلال العام.

على السطر 7، انخفض الربح التشغيلي قبل الأخذ بإجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بمقدار 12.2 مليون د.ك، أو 11%، ليصل إلى 94.6 مليون د.ك في 2025. وعلى الرغم من ذلك، كان مستوى الربح التشغيلي في الربع الرابع والبالغ 25.6 مليون د.ك هو الأعلى بين كافة الفترات المرحلية خلال العام.

على السطر 8، بلغت تكاليف الائتمان 36.2 مليون د.ك عن العام 2025، مسجلةً انخفاضاً قدره 6.3 مليون د.ك أو 15% مقارنة بالعام السابق. ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى تحسن الأداء في قطاع الشركات.

على السطر 9، بلغت المخصصات العامة 3.1 مليون د.ك في 2025، مقارنة بـ 1.1 مليون د.ك تم تسجيلها في العام الماضي. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتعين احتساب مخصص عام بنسبة 1%، بشكل أساسي مقابل القروض غير الحكومية التي تم تسجيلها خلال الفترة.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 5، يمكننا رؤية الميزانية العامة للبنك.

[GBK Classification: PUBLIC]



على السطر 7، ارتفعت صافي القروض والسلف إلى 5.9 مليار د.ك زيادة قدرها 7% مقارنة بالعام الماضي وبنسبة 3% للربع الرابع. ولا يزال قطاع الشركات لدينا هو محرك النمو لمحفظه القروض، حيث ارتفع بنسبة 13% مقارنة بالعام السابق.

وعلى السطر 12، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 3% مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى 7.7 مليار د.ك. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى النمو في صافي القروض والسلف والسندات الحكومية الكويتية.

وعلى السطرين 14 و 15، بلغ إجمالي الودائع 5.7 مليار د.ك، مسجلاً زيادة قدرها 123 مليون أو 2.2% مقارنة بالعام السابق. وقد بلغت نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير 24.4% في الربع الرابع من عام 2025، وهي أقل من نسبة الربع الرابع من عام 2024 الذي بلغ 27.7%. ويعد هذا التراجع صفة مشتركة في السوق الذي شهد انخفاضاً من 30% في الربع الرابع من عام 2024 إلى 27.5% بنهاية ديسمبر 2025، ويرجع ذلك أساساً إلى التحول في مزيج الودائع من الحسابات الجارية إلى الودائع لأجل خلال عام 2025.

وفي السطر 16، ارتفعت الأموال المقترضة الأخرى بنسبة 50% مقارنة بالعام السابق، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى النجاح في إصدار تسهيلات تمويلية كقرض لأجل غير مضمون مع أولوية السداد بقيمة 650 مليون دولار خلال الربع الأول.

وبالانتقال إلى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة، الموضحة في السطر 23، نحو 1.1% في نهاية الربع الرابع من عام 2025، بانخفاض قدره 0.2% عن نفس الفترة من العام الماضي. ونواصل الاحتفاظ بنسبة كبيرة من إجمالي التغطية لهذه القروض تبلغ 370% والتي تشمل كلاً من إجمالي المخصصات والضمانات.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 6، يمكنكم أن تروا في الرسم البياني جهة اليسار أنه حتى 31 ديسمبر 2025، لدينا مخصصات إضافية بقيمة 90 مليون د.ك، وهو ما يمثل 35% من إجمالي المخصصات.

وبالنظر إلى الرسوم في أعلى يمين الصفحة، يمكنكم الملاحظة أن قروض المرحلة الأولى ارتفعت إلى 96.0% بينما انخفضت الانكشافات على قروض المرحلة الثانية والثالثة إلى 2.7% و 1.2% على التوالي. كما تُعزى قروض المرحلة الثالثة في الغالب إلى قطاع الأفراد.

ويظهر الرسم البياني في أسفل يمين الصفحة التطور الزمني لقروض المرحلة الثانية والثالثة حيث نلاحظ أن قروض المرحلة الثانية سجلت ارتفاعاً طفيفاً عن أدنى مستوى تاريخي لها البالغ 1.9%، ومع ذلك لا تزال أقل بكثير من المستويات السابقة، بينما تحافظ قروض المرحلة الثالثة على استقرارها عند مستويات منخفضة للغاية.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 7، في أعلى اليسار، بلغت نسبة كفاية رأس المال من الشريحة الأولى 14.8%، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغ 12%، علماً أن الشريحة الأولى لرأس المال لدينا تمثل بأكملها شريحة حقوق المساهمين.





وفي الجزء السفلي على اليسار، بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.9% وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

وفي أعلى اليمين، ارتفعت الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 5.6% مقارنة بالعام السابق، مدفوعة بشكل أساسي بنمو محفظة القروض.

وفي الجزء السفلي على اليمين، بلغت نسبة الرفع المالي كما في 31 ديسمبر 2025 نحو 9.7% وهي أقل قليلاً من نسبة 9.8% المسجلة في 31 ديسمبر 2024، ولكنها لا تزال أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغ 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 8، يمكننا الاطلاع على مؤشرات السيولة الرئيسية؛ حيث يوضح الرسم البياني على اليسار متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية الفصلية عند 249%، بينما يعرض الرسم البياني على اليمين صافي نسبة التمويل المستقر عند 108%. وتظل كلتا النسبتين أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 100%، مما يدل على قوة أوضاع السيولة لدى البنك وقدرته في الحصول على التمويل.

والآن، أترك المجال لدلال للبدء بفقرة الأسئلة والاجوبة.

شكراً ديفيد. والآن نحن على استعداد لاستقبال أسئلتكم. فاذا رغبتم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في صندوق المحادثة chat box.

دلال:

وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم، ثم سنحاول تجميعها حسب الموضوع.

**(استراحة قصيرة)**

والان سنقوم بمناقشة الأسئلة.



**دلال (س1):** وردتنا اسئلة بخصوص صافي هامش الفائدة ديفيد، هل يمكنك تغطية هذا الموضوع؟ ؟

**ديفيد (ج1):** شكرا دلال.

لقد ذكرت في لقاء الربع الثالث أن التوقعات تُرجح انخفاض هامش الفائدة على المدى القصير. وقد شهدنا خلال الربع الرابع بالفعل تراجع الهامش بمقدار 4 نقاط أساس عندما تم خفض أسعار الفائدة المرجعية بين سبتمبر وديسمبر، مما أدى إلى إعادة تسعير الأصول لقطاع الشركات وبالتالي انخفاض عوائد الفائدة. وعلى الرغم من أن تكلفة التمويل تراجعت بالفعل خلال الربع الرابع، إلا أنها لم تكن كافية لتعويض الانخفاض في العوائد وهذا ما أدى إلى انخفاض الهامش. ومقارنةً بالسنة السابقة، رأينا الهامش يتراجع بمقدار 18 نقطة أساس، وهو ما كان مدفوعاً في المقام الأول بأثر إعادة التسعير على جانب الأصول بينما تمت إعادة تسعير المطلوبات بوتيرة أبطأ وظلت مستقرة نسبياً على الودائع بالعملة المحلية رغم خفض أسعار الفائدة المرجعية. كما شهدنا انخفاضاً في أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير على مستوى السوق، مما زاد الضغط بشكل أكبر على تكلفة التمويل وانكماش الهوامش.

وبالنظر إلى عام 2026، فإن أكبر عامل سلبي محتمل على الهامش يتمثل في خفض إضافي لأسعار الفائدة المرجعية، ويُقدر أثر التخفيض بمقدار 25 نقطة أساس بحوالي 3.3 مليون د.ك على صافي دخل الفائدة، وهو ما يعادل تقريباً 4 إلى 5 نقاط أساس للهامش. ومع ذلك، فإننا نتوقع وجود عدة عوامل تسهم في التخفيف من أي ضغوطات على الهامش نتيجة خفض أسعار الفائدة المتوقع. أولاً، نتوقع أن تبدأ مستويات الحسابات الجارية والتوفير في السوق بالتحسن خلال عام 2026، وثانياً، من المتوقع أن يتم إعادة تسعير جزء من محفظة قروض الأفراد لدينا من مستويات سابقة منخفضة، وتحديداً القروض التي تم منحها قبل 5 سنوات خلال العام 2021 بفائدة 4.5%، حيث سيعاد تسعيرها بفائدة أعلى خلال العام 2026. وبالنسبة لقطاع الشركات نعمل بشكل نشط على منح القروض ذات العائد الأعلى.

وعلى الرغم من ذلك، فأنا قد نشهد على المدى القصير استمرار تراجع هوامش الربحية نتيجة الأثر الكامل لخفض أسعار الفائدة الذي تم في منتصف ديسمبر.

ونظراً إلى تعدد المتغيرات وعدم إمكانية تحديد مدى حجم وتوقيت خفض أسعار الفائدة المرجعية المحتمل بشكل مسبق، فمن الصعب في هذه المرحلة توفير توقعات دقيقة وموثوقة. ومع ذلك، لا نزال نأمل في وجود عدة عوامل مخففة قد تعوض تأثير أي خفض مستقبلي لأسعار الفائدة.

**دلال:** شكرا لك يا ديفيد.

**دلال (س2):** لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بنمو القروض؟ ديفيد، هل يمكنك تغطية هذا الموضوع؟

**ديفيد (ج2):** شكرا دلال.





شهدت محفظة القروض نمواً قوياً جداً بحوالي 150 مليون د.ك. في الربع الرابع، مما رفع نسبة النمو لكامل العام إلى 7%، وكنا قد توقعنا في بداية العام تحقيق نمواً في متوسط خانة الآحاد تقريباً وقد تمكنا بالفعل من تحقيق ذلك بشكل مريح. وكما ذكرت في الفترات المرحلية السابقة، كان النمو خلال هذا العام مدفوعاً بشكل أساسي من قطاع الشركات، ولم يكن الربع الرابع استثناءً على ذلك. وعندما ننظر تحديداً إلى نمو قروض العملاء، باستثناء البنوك، نلاحظ أن قطاع الشركات لدينا قد حقق نمواً بحوالي 13% مقابل نمو السوق البالغ 11%، مما يعني أننا اكتسبنا حصة سوقية إضافية. وفي الواقع، يُعد عام 2025 العام الثاني على التوالي الذي نحقق فيه مكاسباً في الحصة السوقية في قطاع الشركات حيث نتمتع بتواجد قوي جداً في هذا القطاع إلى جانب توقع عدد جيد من الصفقات المحتملة، ومع انتعاش ترسية المشاريع في الكويت، نتوقع استمرار هذا الزخم في العام 2026 وما بعده.

أما بالنسبة لقطاع الأفراد، فلا تزال بيئة النمو تشكل تحدياً بالنسبة لنا، وعلى الرغم من أنه من المتوقع تحسن الأوضاع في حال انخفاض أسعار الفائدة المرجعية بشكل أكبر في العام 2026، إلا أننا قمنا بتوسيع نطاق منتجاتنا واستهداف شرائح جديدة من العملاء، مما من شأنه المساهمة في استعادة النمو.

وبالنظر إلى عام 2026، أتوقع أن يواصل قطاع الشركات نموه القوي بنفس الزخم مع التحسن في قطاع الأفراد. لذا، بشكل عام، أعتقد أنه سيكون ممكناً لنا تحقيق النمو في القروض في خانة الآحاد المرتفعة للعام 2026.

شكراً لك يا ديفيد.

**دلال (س3):** لدينا بضعة أسئلة حول جودة الأصول وتكاليف الائتمان. ديفيد، هل تود الإجابة على هذه الأسئلة؟

**ديفيد (ج3):** انخفضت تكاليف الائتمان منذ بداية العام حتى تاريخه بنسبة 15% مقارنة بالعام الماضي. وعند تقسيم هذه التكاليف بين قطاعي الأفراد والشركات، وجدنا أن هذه التكاليف في قطاع الأفراد كانت مستقرة نسبياً مقارنة بالعام الماضي بينما انخفضت التكاليف للشركات بشكل ملحوظ نتيجة لانخفاض المخصصات المحددة وكذلك ارتفاع عمليات استرداد القروض.

وفي الربع الرابع تحديداً، جاءت معظم تكاليف الائتمان تقريباً من محفظة الأفراد، وهو الوضع نفسه الذي شهدناه في الربع الثالث.

وبلغت تكلفة المخاطر للسنة كاملة 61 نقطة أساس مقابل 75 في العام الماضي. وفي بداية العام، توقعنا لتكلفة المخاطر أن تتراوح بين 60-70 نقطة، ونجد ذلك مشجعاً حيث أننا حققنا أدنى مستوى في نطاق توقعاتنا.

واستمرت نسبة قروض المرحلة الثانية في الانخفاض في الربع الرابع لتصل الآن إلى 2.7% فقط. كما تراجعت نسبة القروض غير المنتظمة لدينا في الربع الرابع لتصل إلى مستوى منخفض بلغ

[GBK Classification: PUBLIC]



فقط 1.1%.

وبالنسبة للعام 2026، نتوقع أن تظل تكاليف الائتمان في قطاع الشركات عند مستوياتها المنخفضة وأن تبدأ تكلفة الائتمان في قطاع الأفراد في العودة لمستوياتها الطبيعية لتقارب المستويات السابقة. كما نعتقد أن التغييرات التي أدخلناها على معايير منح الائتمان إلى جانب تعزيز جهود التحصيل قد تسهم في تحقيق تطورات إيجابية في هذا المجال. وبناءً على ذلك وفيما يتعلق بتوقعاتنا للعام 2026، نقدر أنه سيكون بالإمكانية إبقاء تكاليف الائتمان في نطاق 50-60 نقطة أساس.

**دلال (س4): لدينا بضعة أسئلة حول التكاليف والمصروفات التشغيلية. ديفيد ؟**

**ديفيد (ج4):**

نمى إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 2% فقط للسنة كاملةً، وهو أدنى نمو في التكاليف يشهده البنك منذ عام 2020. وقد تحقق ذلك على الرغم من التكاليف الإضافية المتعلقة بكل من عملية التحول الإسلامي والاندماج المحتمل، إلى جانب زيادة بنسبة 8% في تكاليف الاستهلاك المرتبط باستكمال مشروع التحول الرقمي لدى البنك في السنوات السابقة. ولقد ذكرت سابقاً أننا شرعنا في برنامج شامل لتحسين التكلفة، ومن الواضح أن هذا المشروع قد حقق نتائجاً قوية في قاعدة التكاليف التشغيلية الاعتيادية هذا العام.

وعند النظر إلى نسبة التكلفة إلى الدخل في الربع الرابع، فقد بلغت 47.1%، وهي أدنى نسبة يتم تسجيلها للفرات المرحلية خلال 2025، ولكن، وعلى أساس سنوي، فقد بلغت النسبة 49.9%، أي زيادة وقدرها 3.5 نقاط مئوية عن العام 2024. وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى انخفاض الدخل التشغيلي بنسبة 5% مدفوعاً في المقام الأول بإعادة تسعير الأصول.

وبالنظر إلى المستقبل، أتوقع استمرار التحسن في تكاليف التشغيل الاعتيادية وإمكانية إدارتها بشكل جيد، كما أتوقع كذلك أن نشهد زيادة تدريجية في تكاليف عملية التحول إلى مصرف إسلامي وتكاليف الاندماج المحتمل. لذا، قد يكون نمو التكاليف في المطلق لعام 2026 بين خانة الآحاد المتوسطة إلى المرتفعة. ومع ذلك، قد تظل نسبة التكلفة إلى الدخل مستقرة نسبياً مقارنةً بالعام السابق حيث يقابل زيادة نمو التكاليف تحسناً متوقعاً في الدخل.

**دلال:** شكراً لك يا ديفيد. سنتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة.

**(استراحة قصيرة)**

**دلال (س5): سؤال آخر، هل هناك أي مستجدات بشأن الجدول الزمني فيما يتعلق بالتحول إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وعملية الاندماج المحتمل؟**

**سامي (ج5):**

فيما يتعلق بالتحول إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لقد واصلنا المضي قدماً في تحولنا الاستراتيجي لنصبح مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ففي أعقاب الموافقة المبدئية الأخيرة من بنك الكويت المركزي لبدء أنشطة التحول المتوافق مع الشريعة، قمنا بوضع إطار حوكمة للتحول وتشكيل فرق عمل مشتركة بين الإدارات للتطبيق الفعلي بما يشمل كل من العمليات،

[GBK Classification: PUBLIC]



والشؤون القانونية، والمجالات المرتبطة بالمنتجات. كما أننا نستثمر في تدريب الموظفين لبناء المهارات المطلوبة، ونعمل عن كثب مع شركائنا في مجال التكنولوجيا لضمان جاهزية الأنظمة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي. ويسير هذا البرنامج بشكل جيد للوفاء بالجدول الزمنية المحددة، مع التركيز على ضمان استمرارية الأعمال وتميز خدمة العملاء طوال فترة التحضير لهذا التحول.

وفيما يتعلق بالاندماج المحتمل مع بنك وربة والجدول الزمني المتوقع، لقد بدأنا عملية الفحص النافي للجهالة، ونواصل تقييم الاندماج المحتمل مع بنك وربة. وقد تم تعيين مستشارين ماليين وقانونيين مستقلين من قبل الطرفين لإجراء تقييم شامل تحت إشراف مجلس الإدارة والجهات الرقابية ذات الصلة. وسيتم الإعلان عن أي تطورات مستقبلية وفقاً لمتطلبات الإفصاح.

دلال: شكراً سامي.

دلال (س6): لدينا بضعة أسئلة حول قانون الرهن العقاري، سامي هل تود التعليق على ذلك؟

سامي (ج6): نعم، لدي تعليق بسيط حول هذا الموضوع. مازلنا بانتظار صدور المزيد من التوجيهات والتحديثات من الجهات المختصة، وفي الوقت ذاته نواصل استعداداتنا الداخلية لضمان الجاهزية لذلك. ونظراً لكون هذا الموضوع تنظيمياً ويخضع لتوقيت الجهات المعنية، فلا توجد لدينا مستجدات إضافية في الوقت الحالي.

دلال: شكراً سامي.

أعتقد أننا قمنا بتغطية معظم المواضيع والأسئلة التي طُرحت خلال اللقاء اليوم. وبهذا، نود أن نختم هذا اللقاء. إذا كانت لديكم أي أسئلة أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني أو التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً جزيلاً لكم جميعاً على مشاركتكم اليوم.

